المحاضرة الثالثة: حقوق وواجبات المعلمين في التشريع المدرسي

تمهيد:

تعد مهنة التعليم من أهم المهن التي تلعب دورا محوريا في تشكيل مستقبل الأجيال الصاعدة والمساهمة في بناء المجتمع، فالمعلمون هم الركيزة الأساسية في النظام التعليمي، إذ يتولون مسؤولية نقل المعرفة، وتوجيه التلاميذ، وتنمية مهاراتهم الفكرية والاجتماعية.

ومع ذلك، فإن دور المعلم لا يقتصر على التدريس فقط، بل يشمل أيضا التزامات قانونية وأخلاقية تفرضها القوانين والتشريعات المدرسية.

في هذا السياق، تهدف هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على حقوق وواجبات المعلمين داخل النظام التعليمي في الجزائر، من خلال استعراض الحقوق المهنية التي يتمتعون بها، والواجبات التي يجب عليهم الالتزام بها، بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بالتوظيف والترقية وآليات الحماية القانونية المخصصة لهم، مع تسليط الضوء على العقوبات التأديبية وكيفية تطبيقها.

1. الحقوق المهنية للمعلمين وفق التشريع المدرسي:

الحقوق المهنية للمعلمين تمثل مجموعة من الضمانات التي يوفرها التشريع الجزائري لحماية المعلمين وتأمين بيئة عمل ملائمة تمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية، يتضمن التشريع المدرسي في الجزائر عدة قوانين ونصوص تنظيمية تهدف إلى تحديد وضمان هذه الحقوق، من بينها **القانون التوجيهي للتربية الوطنية، وقانون الوظيفة العمومية، والقوانين التنظيمية الخاصة بقطاع التعليم**.

وفيما يلي أبرز حقوق المعلمين وفق التشريع المدرسي مدعمة بنصوص قانونية من مصادر التشريع المختلفة:

1.1. الحق في التكوين المستمر:

يعتبر التكوين المستمر من أهم الحقوق التي يمنحها التشريع الجزائري للمعلمين، يهدف هذا الحق إلى تطوير الكفاءات المهنية للمعلمين بشكل دائم بما يتماشى مع التغيرات والتحديات الجديدة في ميدان التربية والتعليم.

مثال: تنص المادة 71 من **القانون التوجيهي للتربية الوطنية** على أنه "تلتزم الدولة بضمان التكوين المستمر للمعلمين بغية تحسين كفاءاتهم المهنية وتحديث معارفهم بما يتوافق مع المستجدات العلمية والتربوية" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص. 36).

2.1. الحق في الحماية الاجتماعية والصحية:

تضمن التشريعات الجزائرية حق المعلمين في الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي والذي يشمل التغطية الصحية، التأمين على المرض، العجز، والتقاعد.

هذه الحقوق تساهم في توفير الأمان الاجتماعي للمعلمين، مما ينعكس إيجابا على أدائهم المهني واستقرارهم النفسي.

مثال: تنص المادة 6 من **قانون الوظيفة العمومية** على أن "كل موظف في القطاع العمومي يحق له الاستفادة من الضمان الاجتماعي، الذي يغطي العلاج الطبي والتعويض عن المرض والحوادث المهنية، بالإضافة إلى التقاعد" (قانون الوظيفة العمومية، 2006، ص. 12).

3.1. الحق في إجازات مدفوعة الأجر:

يحق للمعلمين في الجزائر الحصول على إجازات سنوية مدفوعة الأجر، إضافة إلى إجازات خاصة في حالات محددة مثل المرض أو الولادة أو المناسبات الدينية والوطنية، هذه

الإجازات مضمونة بموجب التشريعات الوطنية وتهدف إلى توفير الراحة اللازمة للمعلمين كي يتمكنوا من العودة إلى عملهم بنشاط وحيوية.

مثال: تنص المادة 38 من **قانون الوظيفة العمومية** على أن "الموظف العمومي يستحق إجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها 30 يوما على الأقل، ويمكن أن تزيد في بعض الحالات الخاصة وفقا للقوانين المعمول بها" (قانون الوظيفة العمومية، 2006، ص. 24).

4.1. الحق في العمل النقابي:

يُعتبر العمل النقابي من الحقوق الأساسية التي يضمنها التشريع الجزائري للمعلمين، أين يحق لهم الانضمام إلى النقابات أو تشكيلها من أجل الدفاع عن حقوقهم المهنية والمطالبة بتحسين ظروف عملهم، العمل النقابي يعتبر من الأدوات الفعالة في تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات داخل القطاع التعليمي.

مثال: تنص المادة 56 من **القانون رقم 90-14** المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي على أن "للموظفين الحق في تشكيل نقابات أو الانضمام إليها بغرض الدفاع عن مصالحهم المهنية والمطالبة بتحسين ظروف عملهم" (قانون الحق النقابي، 1990، ص. 8).

5.1. الحق في الترقية المهنية:

تعتبر الترقية المهنية من الحقوق الهامة التي يضمنها التشريع الجزائري للمعلمين، تتم الترقية بناء على معايير محددة تشمل الكفاءة المهنية، الأقدمية، والتكوين المستمر، يهدف هذا النظام إلى تحفيز المعلمين على تحسين أدائهم وتطوير مهاراتهم من خلال مكافأتهم بالترقيات الوظيفية.

مثال: تنص المادة 107 من **قانون الوظيفة العمومية** على أن "ترقية الموظف العمومي تتم بناء على معايير موضوعية تشمل الكفاءة، والأقدمية، والتكوين المستمر، وتعتبر

الترقية حقا للموظف الذي يستوفي هذه المعايير" (قانون الوظيفة العمومية، 2006، ص. 54).

6.1. حق الدفاع عن النفس والحماية القانونية

من الحقوق الأساسية الأخرى التي يضمنها التشريع الجزائري للمعلمين حق الدفاع عن النفس والحماية القانونية في حالة تعرضهم لأي اعتداءات لفظية أو جسدية أثناء تأديتهم لمهامهم، كما يحق للمعلمين اللجوء إلى القضاء في حال تعرضهم لأي ظلم أو تعسف.

مثال: تنص المادة 10 من **القانون رقم 06-03** المتعلق بحماية المستخدمين العموميين في الجزائر على أن "كل من يعتدي على موظف عمومي أثناء تأدية مهامه يعاقب بالسجن وغرامة مالية، وللموظف حق اللجوء إلى القضاء للدفاع عن نفسه" (قانون حماية المستخدمين العموميين، 2006، ص. 12).

خلاصة لما سبق، تُعتبر الحقوق المهنية للمعلمين في الجزائر حجر الأساس لضمان جودة التعليم واستمراريته، حيث إن تأمين هذه الحقوق يعكس التزام الدولة بتوفير بيئة تعليمية ملائمة تُحفز المعلمين على الإبداع والعطاء.

فالمعلم الذي يشعر بالأمان الاجتماعي والمهني يكون أكثر قدرة على التركيز على مهامه التربوية وتقديم أفضل ما لديه للطلاب، كما أن التزام الدولة بتوفير التكوين المستمر يُعد استثمارا في تطوير النظام التعليمي ككل، حيث يُمكّن المعلمين من متابعة المستجدات التربوية والعلمية وتطبيقها في عملهم اليومي.

مع ذلك، يبقى التحدي الأكبر في كيفية تطبيق هذه الحقوق بشكل فعّال وضمان وصولها لجميع المعلمين دون استثناء، مما يستدعي جهودا متواصلة من قبل الدولة والنقابات لتحقيق هذا الهدف.

2. واجبات المعلمين داخل النظام المدرسي:

واجبات المعلمين تمثل مجموعة من الالتزامات القانونية والأخلاقية التي يتعين عليهم الالتزام بها في إطار عملهم التعليمي داخل النظام المدرسي، هذه الواجبات تضمن تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية المحددة وتساهم في الحفاظ على النظام والانضباط داخل المؤسسة التعليمية.

يتناول التشريع المدرسي في الجزائر هذه الواجبات بشكل واضح، حيث يُحدد المعايير والضوابط التي يجب على المعلمين اتباعها في أدائهم لمهامهم.

1.2. الالتزام بتطبيق المناهج الدراسية وفق الخطط المعتمدة:

يُعتبر من واجب المعلمين الالتزام بتطبيق المناهج الدراسية التي تعتمدها وزارة التربية الوطنية، يشمل ذلك تحضير الدروس بشكل يتماشى مع الأهداف التربوية المحددة وتكييفها مع مستوى التلاميذ لضمان فهمهم واستيعابهم للمواد التعليمية.

يُطالب المعلمون أيضا بمتابعة تقدم التلاميذ في مختلف المراحل الدراسية والتأكد من تحقيقهم للأهداف المحددة في الخطة الدراسية.

حيث تنص المادة 34 من **القانون التوجيهي للتربية الوطنية** على أنه "يجب على المعلمين الالتزام بتنفيذ البرامج التعليمية المعتمدة، والحفاظ على الانضباط داخل الفصول الدراسية، واحترام القواعد الأخلاقية والتربوية" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص. 19).

2.2. المساهمة في تطوير المناهج والأنشطة البيداغوجية:

يتوجب على المعلمين المشاركة في تطوير المناهج التعليمية والأنشطة البيداغوجية بما يتناسب مع التطورات العلمية والتربوية الحديثة، هذه المشاركة تشمل اقتراح تعديلات على المناهج الحالية وتطوير وسائل وأساليب تعليمية جديدة تساعد في تحسين جودة التعليم.

حيث يعتبر دور المعلم في تطوير المناهج والأنشطة التعليمية دورا حيويا، إذ يفترض أنه يتمتع بخبرة ميدانية تمكنه من تقديم ملاحظات واقتراحات عملية لتحسين العملية التعليمية، كما أن مشاركة المعلمين في هذه العملية تضمن تطوير مناهج تعليمية تتوافق مع احتياجات التلاميذ وتساعد في تحقيق الأهداف التربوية بشكل أكثر فعالية.

3.2. الحفاظ على الانضباط داخل القسم:

من بين الواجبات الأساسية للمعلمين الحفاظ على الانضباط داخل القسم الدراسي يشمل ذلك تطبيق قواعد الانضباط التي تضعها المؤسسة التعليمية وإرشاد التلاميذ نحو السلوكيات الإيجابية، الحفاظ على الانضباط يساهم في خلق بيئة تعليمية مريحة ومناسبة للتعلم، مما يعزز من تركيز التلاميذ وقدرتهم على الاستيعاب.

إذ تنص المادة 41 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية على أن "المعلم مسؤول عن ضمان النظام والانضباط داخل الفصل الدراسي بما يضمن تحقيق الأهداف التربوية والتكوينية" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص. 22).

4.2. توجيه التلاميذ نحو السلوكيات الإيجابية:

يُعد توجيه التلاميذ نحو السلوكيات الإيجابية من أهم واجبات المعلمين، يتعين على المعلمين تقديم نماذج سلوكية إيجابية تشجع التلاميذ على اتباعها، سواء داخل الفصل

الدراسي أو خارجه، ويتم ذلك من خلال تقديم النصائح والإرشادات، وتنمية روح المسؤولية لدى التلاميذ، وتشجيعهم على التعاون واحترام الآخرين.

إذ أن توجيه التلاميذ نحو السلوكيات الإيجابية يتطلب من المعلمين تبني دور المربي والمرشد، حيث يتعدى دورهم مجرد نقل المعرفة ليشمل تنمية شخصية التلاميذ وإعدادهم ليكونوا أفرادا فاعلين في المجتمع.

5.2. التعاون مع أولياء الأمورإدارة المدرسة:

من واجب المعلمين التعاون المستمر مع أولياء الأمور وإدارة المدرسة لضمان توفير بيئة تعليمية سليمة، يتعين على المعلمين التواصل مع أولياء الأمور بشأن تقدم أبنائهم في الدراسة، وتقديم تقارير دورية حول أدائهم الأكاديمي والسلوكي، كما يجب عليهم العمل جنبا إلى جنب مع إدارة المدرسة لتنفيذ البرامج التعليمية والتربوية وتحقيق الأهداف المشتركة.

أين تنص المادة 50 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية على أن "المعلم ملزم بالتعاون مع أولياء الأمور وإدارة المدرسة في متابعة التقدم الدراسي للتلاميذ وتقديم الدعم اللازم لهم" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص. 28).

3. القو انين المتعلقة بالتوظيف والترقية للمعلمين:

ينظم **قانون الوظيفة العمومية** في الجزائر عملية توظيف المعلمين وترقيتهم، يتم التوظيف بناء على معايير محددة تشمل الكفاءة، والمستوى التعليمي، والخبرة، كما يحق للمعلمين الحصول على الترقيات الوظيفية وفقا لنظام محدد يعتمد على الأقدمية والأداء المهني والتكوين المستمر.

تنص المادة 85 من **قانون الوظيفة العمومية** على أن "الترقية في الوظيفة العمومية تتم بناء على معايير الكفاءة، والأقدمية، وأداء المهام الوظيفية، ويحق للموظفين الاستفادة

من التكوين المستمر لتحسين فرصهم في الترقية" (قانون الوظيفة العمومية، 2006، ص. 45).

4. آليات الحماية القانونية للمعلمين:

تتضمن القوانين الجزائرية عدة آليات لحماية المعلمين من التعسف والانتهاكات التي قد يتعرضون لها خلال تأديتهم لمهامهم، من بين هذه الآليات نجد حماية المعلمين من الاعتداءات اللفظية والجسدية، وضمان حقهم في الدفاع عن أنفسهم أمام الجهات القضائية إذا تعرضوا لأي اعتداء.

تنص المادة 10 من **القانون رقم 06-03** المتعلق بحماية المستخدمين العموميين في الجزائر على أن "كل من يعتدي على موظف عمومي أثناء تأدية مهامه يعاقب بالسجن وغرامة مالية" (قانون حماية المستخدمين العموميين، 2006، ص. 12).

5. العقوبات التأديبية وكيفية تطبيقها:

يتعرض المعلمون الذين يخالفون القوانين والأنظمة الداخلية للمؤسسات التربوية إلى عقوبات تأديبية قد تتراوح بين التنبيه والإنذار وصولا إلى الفصل من العمل في الحالات القصوى، تطبيق هذه العقوبات يتم وفقا للإجراءات القانونية التي تضمن حق الدفاع للمعلمين.

تنص المادة 124 من **قانون الوظيفة العمومية** على أنه "يمكن اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظفين الذين يخالفون القوانين والأنظمة المعمول بها، ويحق لهم الدفاع عن أنفسهم أمام اللجان التأديبية" (قانون الوظيفة العمومية، 2006، ص. 67).

الخلاصة:

من خلال هذه المحاضرة، تم تناول مجموعة من النقاط المحورية التي توضح الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم علاقة المعلم بالنظام التعليمي في الجزائر، بدءا من حقوقهم المهنية التي تضمن لهم بيئة عمل مناسبة، مرورا بالواجبات التي تفرضها عليهم مهنتهم، ووصولا إلى القوانين التي تنظم توظيفهم وترقيتهم وتضمن حمايتهم من أي تجاوزات.

كما تم التطرق إلى الآليات التأديبية التي تحافظ على الانضباط داخل المؤسسة التعليمية.

تبين لنا من خلال هذه المحاضرة أن التشريع المدرسي لا يقتصر على تنظيم العلاقة بين المعلم والمؤسسة فحسب، بل يسعى أيضا إلى تحقيق توازن بين حقوق المعلمين وواجباتهم بما يساهم في خلق بيئة تعليمية فعّالة ومتميزة.